وعـن مجلـس نـواب الشـعب وأطـراف مـن المجتمـع المدنـي و المنظمـات الدوليـة، لإثـراء الحـوار وتقديـم الإضافـة. لقـد أبـرزت مـداولات النـدوة الوطنيـة حـول الإشـكاليات الراهنـة المتعلقـة بمشـاركة التونسـيات فـي الشـأن العـام وبمكافحـة العنـف المسـلط علـى النسـاء وباسـتيعاب العقليـات للحقـوق الإنسـانية للنسـاء . أبـرزت المـداولات الآفـاق الواعـدة وكذلـك التحديـات الجسـيمة أمـام تفعيـل دور النسـاء فـي البنـاء المجتمعـي الجديـد القائـم علـى دولـة القانـون و الديمقراطيـة التشـاركية واحتـرام حقـوق الإنسـان

الأولويات في الظرف الراهن :

ا- المساواة في الحقوق السياسية و مشاركة النساء في الشأن العام

- متابعة صدور القانونين المتعلقين بالانتخابات المحلية و بمجلة الجماعات المحلية و التمسك بتضمينهما مبدأ التناصف العمودي و الأفقي
- مواصلة التحسيس و التثقيف ضمانا للمشاركة الفعلية لأوسع فئات النساء في مستوى الترشح و الانتخاب
- إعداد الأدلة اللازمة لتبسيط الإجراءات و المواد الإعلامية و الإشهارية.
- تنشيط عملية التشبيك القائمة بهدف تقاسم أعباء المستلزمات اللوجستية و عمليات التأطير و التثقيف و الاستعداد لعملية المراقبة المشتركة
- توطيد العلاقة مع وسائل الإعلام من اجل متابعة وتغطية كل البرامج الموجهة للنساء
- تفعيل دور الشبكات الإقليمية و الدولية لمساندة المجهود الوطني

2- مكافحة جميع أشكال العنف المسلط على النساء و الفتيات

- متابعة تفعيل الإستراتيجية الوطنية من أجل مكافحة العنف ضد النساء بكل مكوناتها التشريعية و التوثيقية (بنك معلومات موحد) و المؤسساتية(بعث مراكز إيواء للنساء المعنفات)
- الضغط من أجل الإسراع في إصدار القانون الشامل لمكافحة العنف ضد النساء و الفتيات في صيغة مقبولة من المجتمع المدني
- الضغط من أجل سحب البيان العام الذي أبقت عليه تونس إثر سحب التحفظات عن بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- التعريف باتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء و العنف المنزلي و مكافحتها المعروفة باتفاقية إسطنبول، بهدف التوقيع و المصادقة
- تفعيل دور التنسيقية المكونة من اجل إصدار القانون الشامل ضد العنف المسلط على النساء و الفتيات بهدف حشد المساندة الوطنية و الإقليمية و الدولية حول الأنشطة المذكورة أعلاه

3- دور المدرسة و الإعلام في تغيير التمثلات و السلوكيات حول المساواة

- متابعة الجمعيات النسوية لعملية إصلاح التعليم و الالتحاق بلجان التفكير دعما لجهود المنظمات الحقوقية المشاركة و السهر على التأثير في القرارات المتعلقة بكل جوانب الإصلاح خاصة منها برامج التعليم
- متابعة أشغال الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري و نقابة الصحفيين بهدف إرساء تقاليد التشاور و احترام مقاربة النوع الاجتماعي في كيفية التغطية و فيما تكتبه و تبثه وسائل الإعلام.
- اعتماد تقاليد التشبيك لشحذ اليقظة حول احترام حقوق النساء في المجالات المتعلقة بمحاور الندوة و غيرها من المواضيع المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء.

PLATE FORME REGIONALE SUR L'EGALITE DE GENRE

المنصة الإقليمية من أجل النوع الاجتماعي

RENCONTRE NATIONALE

الندوة الوطنية

27 & 28 Mai 2016
Hôtel Golden Tulipe El Mechtel-Tunis

27-28 ماي 2016
نزل قولدن توليب المشتل-تونس

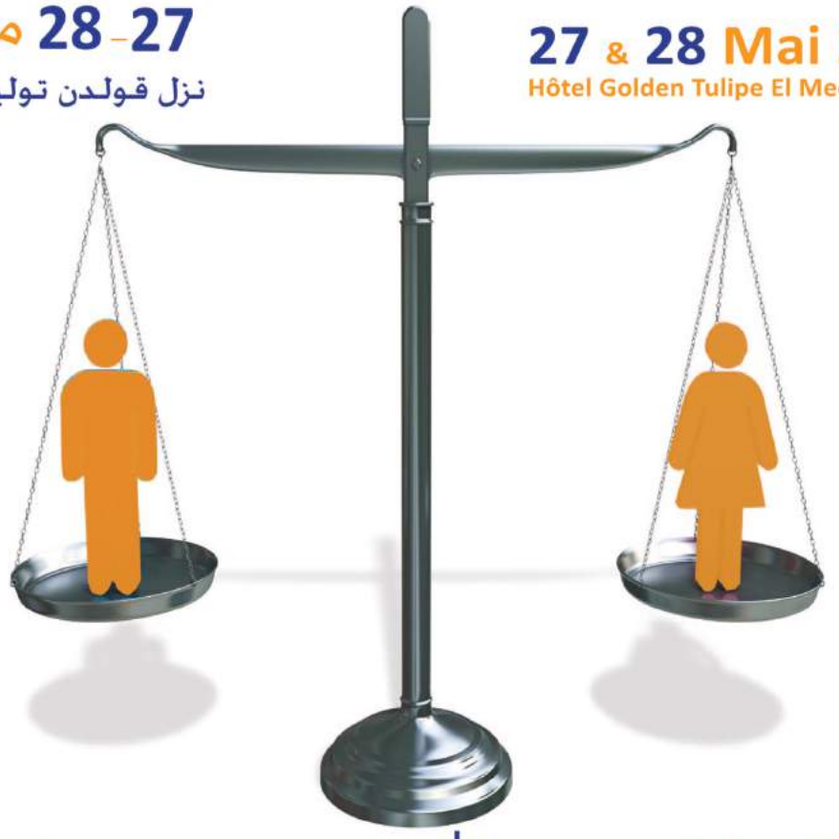

Les recommandations ministérielles de l'Union pour la Méditerranée sur le renforcement du rôle des femmes dans la société : **Impact sur la Tunisie**

توصيات المؤتمر الوزاري الأورو- المتوسطي حول تعزيز دور المرأة في المجتمع: الواقع التونسي

«المنصة الإقليمية من أجل النوع ألاجتماعي»

مشروع إقليمي متميز شاركت فيه جمعيتنا

«المنصة الإقليمية من أجل النوع الاجتماعي « هومشروع إقليمي يجري بالشراكة مع شبكة « المبادرة النسوية الاورو- متوسطية «EFI-IFE والتي تضم مكونات من المجتمع المدني النسوي من بلدان ضفتي المتوسط من بينها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية .ويهدف هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوربي إلى متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمرات وزراء الاتحاد من اجل المتوسط المتعلقة بالسياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في كل من تونس والجزائر و المغرب ومصر و فلسطين و لبنان والأردن.

أسفر المؤتمر الثالث للوزراء المنعقد في شهر سبتمبر 2013 بباريس - والذي خصص للتباحث حول دور المرأة في المجتمعات الاورو-متوسطية - جملة من التوصيات جاءت مبوبة ضمن محاور ثلاث:

- المحور الأول: المساواة في الحقوق السياسية و مشاركة النساء في الشأن العام.
- المحور الثاني: مكافحة جميع أشكال العنف المسلط على النساء و الفتيات.
- المحور الثالث: دور المؤسسة التربوية في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وفي التغيير التدريجي للعقليات.

وللتعرف على مدى احتكام البلدان المعنية إلى التوصيات وإلى مدى نفاذها إلى السياسات العمومية المعتمدة، التزمت مكونات الشبكة بتنظيم لقاءات إقليمية ووطنية لإجراء التقييم اللازم وإعادة حصيلة المداولات والتوصيات إلى المجلس الوزاري في دورته القادمة.

وقد عُقدت مائدات مستديرة رفيعة المستوى تحت عنوان «من الإستنتاجات الوزارية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع إلى وضع السياسات الخاصة بالمساواة في المنطقة الأورو-متوسطية» 2016 بعمان و القاهرة و بيروت. ومثلت هدة القاءات خطوة نوعية لتعزيز حوار بين القطاعات المختلفة حول المساواة بين الجنسين ولرعاية عملية إقليمية مستدامة حول مناقشة الاستنتاجات الوزارية اللأورو-متوسطية.

وتأتي الندوة الوطنية التي نظمتها جمعيتنا بتونس بتاريخ 28 و 27 ماي 2016، إثر مشاركة وفد تونسي في فعاليات المؤتمرات الإقليمية.

ومواصلة للعمل المشترك لتفعيل الحوار القائم بين الأطراف الحكومية والسياسية والمجتمع المدني حول تعزيز دور النساء في البناء الديمقراطي، وقع التطرق إلى جملة من المحاور وفقا لمستجدات الوضع السياسي و الاجتماعي الراهن في تونس.
وقد تمت دعوة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، وممثلين عن الأحزاب

انخراط الجمعية في شبكة جديدة

«المبادرة النسوية الاورو- متوسطية» EFI-IFE

شبكة بلا حدود

تقديم الشبكة

تضم شبكة « المبادرة النسوية الاورو- متوسطية «EFI-IFE مكونات من المجتمع المدني النسوي من بلدان ضفتي المتوسط من بينها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية.
تتمثل رؤية الشبكة في عالم قائم على المساواة يكون فيه مبدأ احترام الحقوق الإنسانية للنساء والرجال قيمة و ممارسة رئيسية و يكون فيها مبدأ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو العمر أوالفئة أو العرق أو الإعاقات قاعدة اجتما عية و حياتية و دالك بتصحيح اختلال التوازن في سلطة النوع الإجتماعي من خلال مكافحة التمييزوالقمع ضد النساء.
وتتمثل مهمة المبادرة النسوية الاورو- متوسطية «EFI-IFE في المساهمة في بناء تحليلات عامة فيما يتعلق بالسياقات المختلفة بناء على علامية حقوق النساء ودمجها في مختلف الحركات الديمقراطية و الاجتماعية .
و تمارس المبادرة النسوية الاورو- متوسطية «EFI-IFE أنشطتها في كل من أوروبا و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أربعة مجالات رئيسية وهي:

-السلطة و الديمقراطية
-العنف ضد النساء
-السلم والأمن
- الدولة المدنية

الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات

لتوطيد العلاقات مع شركائنا

المركز الإفريقي لتدريب
الصحافيين و الإتصاليين

رابطة النساء العالمية
للحرية و السلام

وزارة التربية

وزارة المرأة
و الأسرة و الطفولة

الديوان الوطني للأسرة
و العمران البشري

المحور السادس
الشبكات و الشركاء

"برنامج أمل"
القيادة التغييرية للنساء في تونس
جوان 2013 سبتمبر 2013 القصرين - الكاف - تونس
تنظم جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
عرض فلمين وثائقين بعنوان
"النجاح"
"ام اميرة"
يتبع العرض نقاش لتراسه الخبيرة الاجتماعية فتحية السعيدي
وذلك يوم 7 ديسمبر بنزل سيف -القصرين
ابتداءا من الساعة 14.00
OXFAM
SWEDEN
تناصف:
رفيق
وقت الضيق
فضاء اصغاء وتوجيه
للنساء
ضحايا
الإنتهاكات
من أجل حماية الحقوق الإنسانية للنساء
برنامج أمل
القيادة التغييرية للنساء في تونس
جوان 2013 سبتمبر 2013
القصرين - الكاف - تونس
تنظم جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
عرضا مسرحيا تفاعليا في اطار الحملة التحسيسية
حول الحقوق الانسانية والاجتماعية للنساء
يومي 16 - 17 مارس 2014
بداية من الساعة 10.00 صباحا بالمركب الشبابي بالقصرين
السلطة المحلية
في تشاور 2014
Projet sur le pouvoir local
Programme du résultats
السكات...
عذاب
Le silence

وثائق
والأعمال المطبوعة

مشروع مشترك بين:
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
-مركز البحوث حول النوع الاجتماعي في جامعة لوزان (CEG/UNIL)

النوع الاجتماعي، الحراك الاجتماعي والسياسي والحركات ما فوق الحدود الوطنية

الأهـداف:

نشأت فكرة هذا البحث بمناسبة انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي بتونس من 26-30 مارس 2013، ويجمع هذا المنتدى الهادف إلى مناقشة الأوضاع الدولية وسبل بناء «عالم مختلف، ثلة من الناشطين والناشطات في المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وحركات اجتماعية من مختلف بلدان العالم.

ويهدف هذا المشروع إلى تحليل مكانة النساء والطلبات النسوية في الحراك السياسي العالمي بالاضافة إلى دور الشبكات والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

ويعتبر «المنتدى الاجتماعي العالمي» فرصة سانحة لمزيد التعرف على استراتيجيات الأفراد (التونسيين وغير التونسيين) والمجموعات الحاملة لمشاريع اجتماعية وسياسية وخاصة منها المشاريع النسوية وطرق عملها وتدخّلها.

فرضيات البحث:

1. تمثّل أوضاع ما بعد الثورة فرصة سانحة لإعادة إحياء الحراك النسائي الذي يعمل في بيئة غير متساوية تتسم بالانقسامات السياسية والاجتماعية للحركة الدفاعية.

2. يخضع التحاق النساء بالحركات السياسية والاجتماعية العالمية إلى مدى اتساع نضالهن على المستوى المحلي والوطني، وانتمائهن إلى مختلف الشبكات الموجودة.

الانجازات:

- تم القيام ببحث ميداني واسع في المركب الجامعي فرحات حشاد، المنار، وذلك خلال المنتدى الاجتماعي العالمي (آخر أسبوع مارس 2013)، وشمل البحث 1300 مشارك(ة) ومناضل(ة) من مختلف الدول المشاركة في المنتدى. أما المقاربة المنهجية للبحث فقد تمت بالشراكة مع باحثين في فرنسا وسويسرا. وقد أنجز البحث الميداني 40 طالبة وطالب وتحت اشراف 10 باحثين مشرفين.
- أشرف على البحث فريق جمع كل من الكريديف وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.

تصورات مستقبلية:

من المنتظر تنظيم ورشات لتقديم نتائج البحث الميداني في بداية سنة 2017، وذلك قبل نشر البحث وتنظيم ندوة وطنية حول أهم استنتاجات الدراسة.

البحـــوث
تثمين البحوث القا ئمة على مقاربة النوع الاجتماعي

فريق المشروع

منيرة الهمامي– درة محفوظ – مليكة حرشاني– مفيدة العباسي – هالة بن يحمد

مدة الإ نجاز
2013 - 2014

الأ هدا ف
دعم البحوث دات الصلة بالنساء والمعتمدة أساسا على مقاربة النوع الاجتماعي
وضع جسور بين الجمعية و المؤسسا ت الجامعية
التعريف ببعض البحوث المنجزة في إطار رسائل الماجستير في مجموعة من المؤسسات الجامعية

التمشي العام

الإنجازات
تكوين و مرافقة مجموعة من الباحثين والباحثات الشبان في طرق البحث و النوع الاجتماعي
إنجاز 9 مقالات باللغتين العربية والفرنسية حول المحاور التالية :
- النساء في المجال الاقتصادي
- المر أة و علاقتها بالجسد
- النساء في الحركات الاجتماعية

نشر دراستين بعنوان :
لنساء و النوع الاجتماعي . تقاطع رؤى باحثين و باحثات شبان ـ و بيبلوغرافيا « بحوث أكديمية مخصصة للنساء أو النوع الاجتماعي

يأ تي هدا المشروع في إطار للجمعية والقائم على إنجاز و دعم البحوث دات الصلة بالنساء والمعتمدة أساسا على مقاربة النوع الاجتماعي
تقوم فكرة المشروع على تثمين البحوث الآكادمية المهتمة بالمسألة النسوية في مختلف مجالاتها و أبعادها ودلك من خلال و إعادة صياغة المضامين

المحور الخامس
البحث و التكوين

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
جمعية النساء من أجل التنمية و المساواة
AFTURD
الاطار القانوني العام للسلطة المحلية
الشباب و الانتخابات البلدية
دوز في 6 نوفمبر 2016

والسياق الحاليين أم يمكن المراهنة عليه لضمان تغيير عميق في المجتمع ؟
- هل يرتقى فعل التغيير من بعده الذاتي إلى ظاهرة اجتماعية بالنسبة لموضوع الدراسة؟

التمشي المنهجي والعمل الميداني:

- على مستوى العمل الميداني تم اعتماد المنهج الكيفي، من خلال ثلاث تقنيا ت :

- المقابلة
- المجموعة البؤرية
- الملاحظة بالمشاركة
- انقسم العمل الميداني إلى مرحلتين:
- المرحلة الأولى تم خلالها اعتماد المقابلة نصف الموجهة من خلال انجاز 35 مقابلة مع نساء وفتيات من ولاية جندوبة، إضافة إلى المجموعة البؤرية.

من بين النتائج الأولية للعمل الميداني وقفنا على حقيقة أن هناك بعض النساء والفتيات، رغم عيشهن في نفس السياق تقريبا، مع بقية المستجوبات، قد استطعنا تغيير وضعهن المادي والعلائقي (relationnelle) والاجتماعي (...)، بل وحتى التأثير في المحيطين بهن، في حين مازالت أخريات تعشن وضعية هشة.

على هذا الأساس، فقد تم في مرحلة ثانية محاولة البحث في كيفية نجاح هؤلاء النساء في تحقيق التغيير وفي الانتقال أحيانا من دور الضحية إلى دور الفاعل. وقد اعتمدنا في هذه المرحلة المقابلة المعمقة، الملاحظة بالمشاركة والمجموعة البؤرية.

- ضمّت العينة نساء من ولاية جندوبة من جيلين: من 18 سنة إلى 35 سنة ثم من 35 سنة فما فوق.

تاريخ التنفيذ:

جانفي 2014- جانفي 2017 (المشروع مازال بصدد الانجاز)

التمشي والأنشطة:

- ورشة تكوينية تتعلق بمناهج البحث وتقديم مقترح (موضوع بحث): جانفي 2014
- ورشة تكوينية حول تقنيات العمل الميداني بالنسبة للمنهج الكيفي: 24-25-26 سبتمبر 2015
- ورشة لتقديم العروض والنتائج الأولية للعمل الميداني في مرحلته الأولى: 22-23 مارس 2016
- ورشات تكوينية متفرقة مدتها يوم أو يومين حول توصيف وتحليل المعطيات: ماي- جوان- أوت 2016
- ورشة إقليمية لتقديم النتائج الأولية للعمل الميداني في كل من تونس ومصر: 19-21 سبتمبر 2016 (تونس)
- ورشة تكوينية حول طريقة كتابة «مقال أكديمي»، 15 نوفمبر 2016.

نتائج المشروع (المنتظرة):

- اصدار كتيب يضم مجموعة من المقالات تضم نتائج البحوث المنجزة في تونس.
- امكانية القيام بدراسة مقارنة بين نتائج العمل الميداني في تونس ومصر

العدالة التحويلية / التغييرية في مصر وتونس

فريق المشروع:
اسمهان بن طالب،
سلوى كنو،
سامية لطيّف

الشركاء:
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية،
مركز حقوق الانسان التطبيقية، جامعة يورك،
بريطانيا

ا.العدالة التحويلية؟:

يعتبر اعتماد مصطلح العدالة التحويلية/التغييرية» مصطلحا جديد. وحتى نتمكن من تبسيطه كثيرا ما يتم التعريف بهذا الصنف من العدالة من خلال مقارنتها بالعدالة الانتقالية التي تعطي أولوية للانتهاكات على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، متجاهله الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي إلى ذلك تعالج أساسا الانتهاكات الواقعة على الأفراد وليس الانتهاكات الواقعة على الجماعات، كما انها إنها تنظر للعدالة على أنها مرتبطة بالأساس بالقانون.

أما العدالة التحويلية فهي تسعي لوضع تصور عن العدالة خلال فترات التحول السياسي، وتهدف لتجاوز سلبيات تطبيق مناهج العدالة الانتقالية. ويقصد بالعدالة التحويلية التغير التحوّلي الذي يركز على أهمية دور المجتمع المحلي والموارد. كما تشمل (العدالة التحويلية) تحديد أولويات عملية التحول السياسي بدلا من الاعتماد على نتائج يجرى تحديدها مسبقة. العدالة التحويلية أيضا تقف لمواجهة علاقات القوة غير المتكافئة والمتقاطعة وبنية الاستبعاد على المستويين المحلي والعالمي.
المشروع بحثي بالأساس، ويضم مجموعة من الباحثين المستقلين أو الممثلين للمجتمع المدني، وكانت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية ضمن هذا الفريق. الباحثون والباحثات المنخرطين في هذا المشروع قاموا باختيار مواضيع تتماشى مع فلسفة المشروع.

2. موضوع البحث وأهدافه:

تماشيا مع فلسفة المشروع ومع السياق العام (تونس بعد الثورة) وفي إطار مقاربة النوع الاجتماعي يتم العمل حاليا على الموضوع التالي:«التنشئة الاجتماعية، «دور الضحية» وروح التغيير: دراسة حالة نساء من ولاية جندوبة». يهدف العمل على هذا الموضوع إلى فهم "التغيير" وآلياته والاستراتيجيات المعتمدة في السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التونسي الجديد: واقع ما بعد الثورة بالنسبة للنساء في ولاية جندوبة. كما يهدف إلى محاولة البحث في الاشكالات/الأسئلة التالية:
- إلى أي مدى يمكننا المراهنة على النساء لإحداث التغيير في ولاية جندوبة؟
- ماهي المتغيرات والعوامل التي تجمع هذه الفئة على اختلاف مكوناتها (نساء من الجيلين، مستوى تعليمي متفاوت، سير ذاتية متنوعة ...)
- هل أن هذا التأثير للتغيير هو ذاتي ومحدود زمنيا ينتفي بانتهاء الظرفية

- عـرض الومضـة علـى شاشـة التلفـزة ، خـلال منتديـات المجتمـع المدنـي المنظمـة مـن طـرف «برنامـج الأمـم المتحـدة مـن أجـل التنميـة» (PNUD) وكذلـك بمناسـبة الاحتفـال بثـورة 14 جانفـي 2011

نتائج المشروع:

- توفيـر قاعـدة بيانـات تعتمـد مصطلحـات خاصـة تتماشـى والاحتياجـات القانونيـة لضحايـا الثـورة بالقصريـن، وهـي بسـيطة الاسـتعمال وتُسـهل الإجـراءات المسـتقبلية ذات الصلـة بالمسـاعدة القانونيـة
- توفير وثيقة مناصرة من أجل تفعيل المعالجة القانونية لملفات ضحايا الثورة
- انجاز ومضة تحسيسية

الحالة الراهنة للوضعية القانونية لملفات عائلات شهداء وجرحى (ات) الثورة في ولاية القصرين

فريق المشروع:
سلوى كنو،
سامية لطيف،
رباب وسلاتي

الشركاء:
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية،
برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية PNUD

السياق

يتنزل هذا المشروع في إطار «العدالة الانتقالية». وضمن هذا المسار الانتقالي، تصنف ملفات عائلات شهداء وجرحى الثورة ضمن أولويات الحكومة الانتقالية. ومع ذلك فإن جرحى (ات) وعائلات الشهداء إضافة إلى محاميهم مُستاءون من بُطئ الاجراءات الادارية والقانونية فيما يتعلق بملفاتهم. ومن أجل دعم هذا المسار للعدالة الانتقالية، فإن جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية وفي فضائها «تويزة» الموجود في القصرين، قد قامت بإجراء دراسة في هذه الولاية بهدف تحديد الوضع القانوني للجرحى(ات) ولعائلات شهداء الثورة بهذه الجهة، وكذلك بهدف تحديد احتياجاتهم فيما يتعلق بالعدالة.

هذه الدراسة ستكون بمثابة الوسيلة المرجعية للحكومة ولمختلف الأطراف الفاعلة من أجل حل هذه الملفات عبر آليات العدالة الانتقالية.

إضافة إلى ايجاد قاعدة بيانات شاملة ومكتملة تقريبا تسهّل الدخول إلى مختلف المعطيات الأساسية لهذه الملفات وتكون بمثابة الدافع لبقية الجهات حتى تنسج على هذا المنوال

الأهداف

الهدف العام:

دعم جرحى (ات) وعائلات شهداء الثورة من أجل تحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة المتعلقة بملفاتهم، وذلك من خلال وضع قاعدة بيانات تساعد الفاعلين ومختلف الأطراف ذات الصلة على الاضطلاع بمهامهم، وكذلك عبر وضع آليات تحسيس ومناصرة تهدف إلى تفعيل المعالجة القانونية لملفاتهم.

التمشي والأنشطة

- اعداد المشروع: تحديد المنهجية والآليات، انتداب الأشخاص المستشارين وغيرهم، تكوين الباحثات والباحثين الميدانيين المنتمين إلى الجهة، ...
- تنفيذ الدراسة: بحث ميداني، مقابلات، تفريغ وتحليل المعطيات، كتابة التقرير النهائي والمناصرة
- انجاز ومضة
- النشر:

- ندوة لتقديم الدراسة والنتائج

المحور الرابع
النساء و العدالة

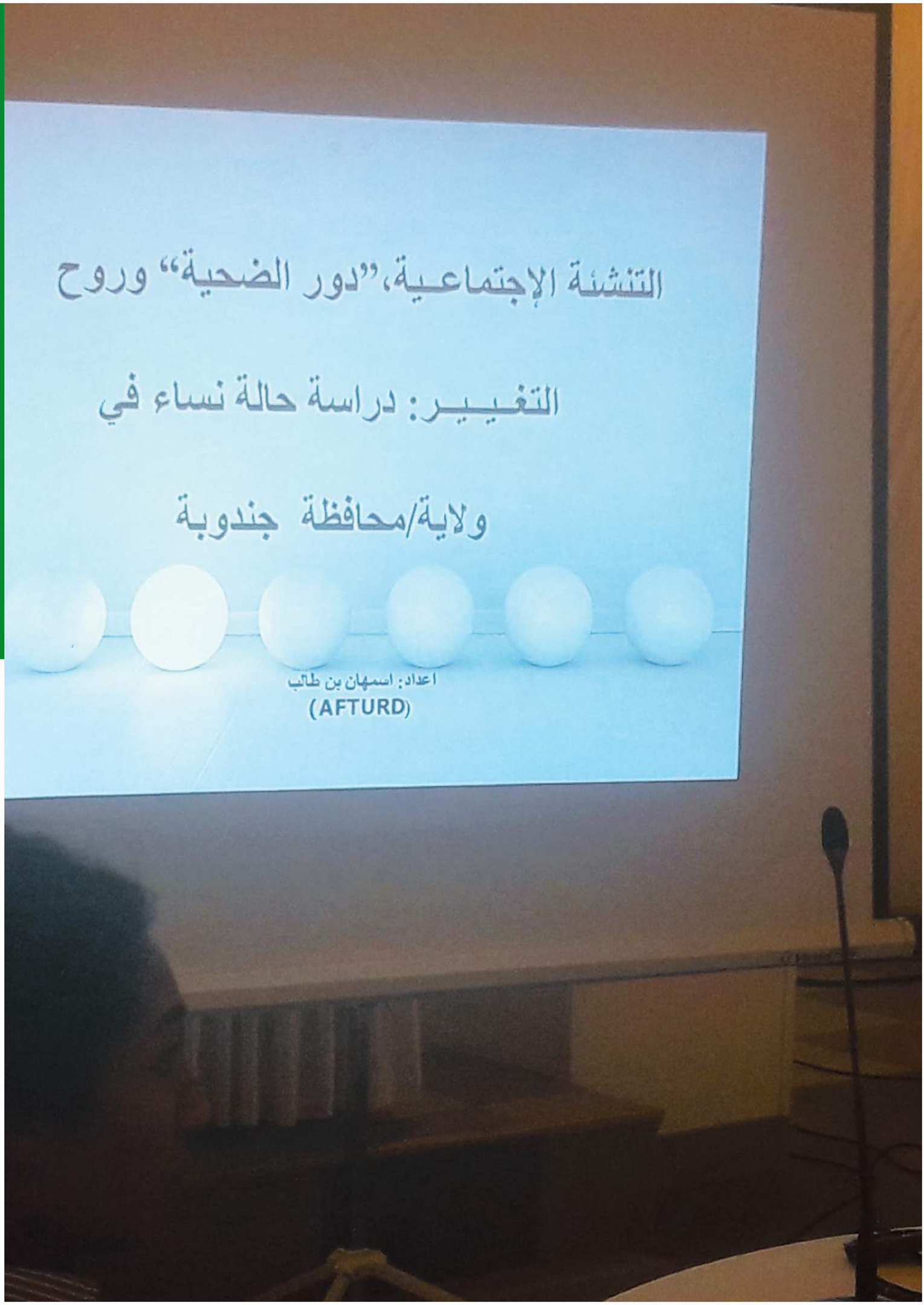
التنشئة الإجتماعية،"دور الضحية" وروح
التغيير: دراسة حالة نساء في
ولاية/محافظة جندوبة
اعداد: اسمهان بن طالب
(AFTURD)

مدرسة عين سلطان

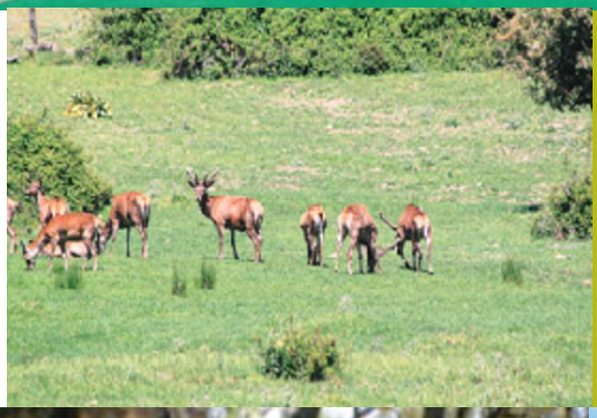

نساء الفايجا
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
ترافق نساء الفائجة

مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
مع نساء المحمية الوطنية بالفائجة

الأهــداف العــامــة

المساهمة في:

- تعزيز المساواة بين الجنسين
- مكافحة الفقر
- الاستقلالية الاقتصادية للنساء في الوسط الريفي

الأنشطة الإقتصادية و الثقافية التي وقع العمل على تنميتها:

- تربية النحل
- تقطير النباتات العطرية والطبية
- صناعة الصابون التقليدي
- الطبخ واستقبال الزوار
- زراعة الغابات
- تحويل المنتوجات الزراعية الغذائية
- اقتناء أجهزة إعلامية ومكتبية
- تنشيط نوادي للأطفال

النتائج

مرافقة النساء خلال تكوينهن لجمعية محلية : جمعية حرائر الفايجا

وقاعة اعلامية)
- اعداد دراسة ميدانية
- القيام بدورات تدريبية وتحسيسية في النوع الاجتماعي والمواطنة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للنساء
- بعث جمعيتين في منطقة «الفائجة» الريفية لدعم المشاريع المدرة للدخل: جمعية «حراير الفائجة للتنمية الاقتصادية» وجمعية «نساء الفائجة من أجل التنمية»، إضافة إلى دعم جمعية «سيدي بوزيتون»
- بعث جمعيتين في منطقة حضرية وهي جمعية ريحانة وجمعية مسارات نسائية
- تنظيم يوم لترويج منتوجات النساء بالفائجة مع عرض للمنتوجات التي تحققت في إطار المشروع مع كلتا الجمعيّتين.
- القيام بزيارة إلى المغرب من أجل تبادل التجارب والخبرات في مجال التعاونيات الاجتماعية التضامنية للنساء في مارس 2014

نما زرعنا واثمر :

شهادة
حنان محجوبي
الرئيس والمؤسس
المشارك للجمعية
(مسارات نسائية)
(جندوبة)

اختار هذا العنوان لكونه يكثف في معان محدودة تجربتي مع جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية لقد انطلقت التجربة ضمن برنامج شراكة بين AFTURD وcospe لارساء مشروع يعنى بفتح مركز للنساء بجندوبة في مجالات متعددة ؛ تنهض بالنساء وتعنى بمشاغلهن ؛ وكنت ضمن هذا المشروع مشرفة على خلية الانصات ؛ التي تم تركيزها والعمل على ان تتبع التمشيات اللازمة فقمنا الى جانب عمليات الانصات ودراسة الملفات وتصنيفها وحفظها وتقديم الخدمات المناسبة للنساء ؛ نكون فريقا من الناشطات في مجال وتقنيات الانصات ثم تتطور التجربة والثقة فانتقلنا الى مرحلة الاضطلاع بمهام المركز على نحو كامل بعد تأسيس جمعية مسارات نسائية لتتحمل اعباء المركز بفريق آمن بقدراته واستأنس بالثقة والدعم الذي لقيه من جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية ؛ فتوسع مجال تدخلنا ليشمل الى جانب خلية الانصات العناية بمجال التمكين الاقتصادي للنساء ،واحتلت جمعية مسارات نسائية مكانة تليق بما تقدمة لدى محيطها المدني والرسمي والمواطني وضمن شبكة من الجمعيات الناشطة في النسوي وهي مكانة جعلتها تصبح محل ثقة عالية ؛لتحصل على تمويل لمشروع الاشراف على تركيز مركز ايواء للنساء ضحايا العنف بالشراكة مع وزارة المرأة وunfpaو الاتحاد الاوروبي

مركز تضامن المرأة :
دعم الاقتصاد الاجتماعي النسائي
بولاية جندوبة

فريق المشروع:
سلوى كنو،
فائزة بن يوسف،
راضية بلحاج زكري،
درة محفوظ، حنان محجوبي

الـشـركـاء:
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية،
جمعية COSPE الايطالية،
الجمعيات المحلية بولاية جندوبة

تاريخ التنفيذ:
ماي 2012 الى جوان 2014

الأهداف:
- الهدف العام: مقاومة التهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للنساء في المناطق الداخلية للبلاد التونسية
- الهدف الخاص: تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للنساء ضعيفات الحال من خلال دعم استقلاليتهن عبر الشبكات الاجتماعية وبعث المؤسسات الصغرى في القطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ولاية جندوبة

التمشي والأنشطة:
اعتمد تنفيذ المشروع على 4 محاور أساسية:
- بعث مركز متعدد الاختصاصات بهدف دعم التشبيك والحوار والمشاركة السياسية للنساء
- الاستقبال والتوجيه التقني والفني لفائدة النساء
- تنظيم دورات تدريبية في مجال النوع الاجتماعي والمواطنة
- اجراء بحث ميدانيتشاركي مع النساء ومجموعات أخرى قصد تحديد: المناطق الحساسة والمجموعات السياسية التي يتعيّن دعمها والأنشطة الاقتصادية التي يجب دعمها وتأطيرها
- بعث وإدارة المؤسسات الصغرى: الاعلام والتكوين من أجل بعث تعاونيات نسائية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمرافقة لبعث أنشطة اقتصادية تضمن الدخل
- ويعتمد المشروع في تمشيه منهجية النوع الاجتماعي والمقاربة التشاركية والتشبيك والتنمية المندمجة والمستدامة

نتائج المشروع:
- انشاء مركز «ريحانة» المتعدد الاختصاصات يوم 12 أكتوبر 2013 وانتداب فريق محلي لتسيير وتهيئة المركز (مكتبة ومقهى ثقافي وقاعة رياضة وقاعة تكوين

المحور الثالث
النساء و التمكين الاقتصادي

مدرسة عين سلطان

للبحث حول التنمية بمناسبة انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي 2015، خلال ورشة تم تنظيمها حول «العنف المسلط على النساء» (27 مارس 2015).

كما تم القيام ببحث كمي حيث شملت العينة (ضحايا العنف من النساء) 200 امرأة سنة 2014 و 150 امرأة سنة 2015، تم تضمين نتائج البحث الميداني إضافة إلى التقارير الخاصة بجمع البيانات في تقرير تأليفي واحد.

فريق العمل والشبكة

فريق البحث:
درة محفوظ، نجاة عرعاري، زينب سعيداني، مفيدة عباسي
فريق التنسيق (جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية):
منيرة همامي، هالة بن يحمد

فريق Danner:
مريم بالأمين، آنا ماري مولنسكي

الجمعيات والمؤسسات الشريكة:
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية المرأة والمواطنة بالكاف، جمعية بيتي، جمعية Tigar بالقصرين، APF جبنيانة، جمعية انتصار المرأة الريفية بسيدي بوزيد، جمعية أطباء من العالم (قفصة)، جمعية صوت المرأة (جمّال)، الدولة للمرأة والأسرة، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (مسئولتين عن الانصات من الرقم الأخضر).

جمع البيانات حول العنف المسلط على النساء والفتيات

الأهـداف

للانخراط في نقاش واسع على مستوى عام، حول موضوع العنف المسلط على النساء، كانت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية في حاجة إلى قاعدة بيانات كمية وكيفية تسهل أنشطة المناصرة والتكفل بالنساء ضحايا العنف. في هذا الاطار قامت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية ببعث شراكة سنة 2014 مع المنظمة غير الحكومية الدنماركية Danner، تقوم على وضع برنامج جمع معطيات حول العنف المسلط على النساء، بهدف انشاء شبكة جمعياتية تعمل في إطار مشترك على تقاسم المعلومات وتطوير منهج لجمع المعطيات باعتماد آليات مشتركة، مع ادماج مقاربة النوع الاجتماعي، والقيام بحملة تحسيسية حول أهمية جمع المعطيات المتعلقة العنف على أساس النوع.

المسار والانجازات:

خلال فترة 2014-2015، تم تنظيم العديد من الندوات قصد مقارنة التجارب فيما يتعلق بجمع البيانات المتصلة بالعنف ضد النساء. تعلقت المرحلة الأولى بتحديد منظمات المجتمع المدني المختصة والمهتمة بالتحسيس في المسألة وبالعمل المشترك. في مرحلة لاحقة وقع الاطلاع على محامل جمع المعطيات (استمارات، جذاذات،سجلات...) المعتمدة من قبل مختلف الشركاء (التونسيين والدنماركيين) مما مكّن فيما بعد من وضع أداة تأليفية قصد الاستجابة لانتظارات مختلف الشركاء وتسهيل تبادل المعلومات. تم في مرحلة موالية تنظيم دورات تكوينية في كل من تونس وصفاقس، إضافة إلى حملتين تحسيسيتين حول جمع المعطيات وذلك سنة 2014 وسنة 2015. حضيت الحملتين باهتمام خاص من قبل الفاعلين والمتدخلين نظرا لحصولهما في سياق ملائم تماما من أجل تعبئة الأشخاص والجمعيات (الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، صياغة دستور 2014، مشروع القانون الشامل حول مناهضة العنف ضد النساء والفتيات)

النتائج

مزيد التحسيس بأهمية جمع البيانات بطريقة علمية منتظمة وتقاسم التجارب والممارسات الجيدة: فهم أفضل للمصطلحات والمؤشرات من طرف الفاعلين الميدانيين، المعرفة الجيدة بأدوار مختلف المتدخلين (الجمعيات والمؤسسات) فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للنساء والفتيات ضحايا العنف، بناء شبكة تضم ما يقارب العشرة جمعيات تهتم بالعنف المسلط على النساء إضافة إلى مؤسستين هما كتابة الدولة للمرأة والأسرة، والديوان الوطني للأسرة والعمران البشريوالذي وقّعت معه جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية اتفاقية شراكة (ديسمبر 2014) تسمح باشراك المختصين في علم النفس بمختلف المندوبيات الجهوية في عملية جمع البيانات وفي الحملات التحسيسية. لقد تم عرض تجربة جمعية النساء التونسيات

«تمكين»:الشبكة والشراكة والأطراف المتدخلة

الشريك الرئيسي: وزارة المرأة والأسرة والطفولة

الجمعيات: بيتي، أمل، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، المرأة والمواطنة بالكاف.

المؤسسات: الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وزارة الداخلية (وحدة الوقاية الاجتماعية)، وزارة الصحة، وزارة العدل (قاضي الأسرة)، وزارة المرأة والأسرة والطفولة (مندوبي حماية الطفولة)،

المنظمات الأجنبية: مجلس أوروبا

فريق المشروع:

المتطوعات: سلوى كنو، منيرة هامامي، زهرة بوڤرة، درة محفوظ، مفيدة عباسي، راضية بالحاج زكري، مليكة حرشاني.

مجموعة الموظفين: عائشة فتح اللّه، هالة بن يحمد، لبنى رمضان، هيفاء محمد، مروى برينيس، فاطمة الزهراء ابراهيم، فاطمة مناعي، خديجة السويسي، رهاب رمضان، ايمان بن حامد، أروى بوزيد، غادة بربري، نبيهة سعيدي، اسلام عبدولي، وفى بويسة.

فضاء «تمكين» لإيواء وتمكين النساء ضحايا العنف

لقد بينت التجربة الميدانية أن مراكز الانصات والتوجيه والمتابعة للنساء ضحايا العنف تجد نفسها في وقت ما في مواجهة كم هائل من المطالب تعجز معها هذه المراكز على توفير الخدمات المستعجلة لهؤلاء النساء، والتي لا يمكن أن يوفرها إلاّ مركز ايواء.
إن جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية وفي إطار التزامها بالتصدي للعنف القائم على أساس النوع، ارتأت دعم تدخلها في هذا الميدان عبر القيام بشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة في مشروع نموذجي لإيواء وتمكين النساء ضحايا العنف. وفي هذا الاطار وقع توقيع اتفاقية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة و جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية تسير بموجبه الجمعية مركز «الأمان» لحماية النساء ضحايا العنف والمعروف تحت اسم «تمكين» التابع للوزارة. ينتفع هذا المركز بدعم من الدولة.

مهمة «تمكين»

مهمة هذا الفضاء هو توفير مكان للعيش الآمن للنساء ضحايا العنف وأطفالهن وتميتيعهن بباقة متنوعة من الخدمات بهدف مساعدتهن على دعم قدراتهن وإعادة بناء ذواتهن واستعادة السيطرة على حياتهن.

الخدمات:

تبلغ طاقة استيعاب فضاء «تمكين» 30 شخصا، وقد فتح أبوابه في شهر مارس 2016. يقدم المركز خدماته لجميع النساء ضحايا العنف (سواء كنّ بمفردهن أو صحبة أطفالهن) على اختلاف سنهن وحالتهن المدنية.

يعمل في هذا المركز فريق متعدد الاختصاصات يوفر مجموعة من الخدمات تقوم على مقاربة شاملة، متناسقة وقائمة على حقوق الانسان، وتتمثل هذه الخدمات في: الاستقبال والإنصات، الايواء، التغطية الطبية والإحاطة النفسية والاجتماعية، إضافة إلى التوجيه القانوني وتغطية المصاريف القضائية. كما يعمل المركز على دعم الثقة بالنفس وتقدير الذات لدى النساء، إضافة إلى مرافقتهن خلال الاجراءات الادارية والقانونية والطبية وخلال بحثهن عن السكن والعمل، كما يقوم فريق العمل بأنشطة ترفيهية وتحسيسية لفائدة المقيمات، ويعمل على مساعدتهن على الادماج السوسيو-مهني، وتوفير خدمات تتماشى والاحتياجات الخاصة للأطفال المرافقين لأمهاتهم.

المحور الثاني
مناهضة العنف ضد النساء

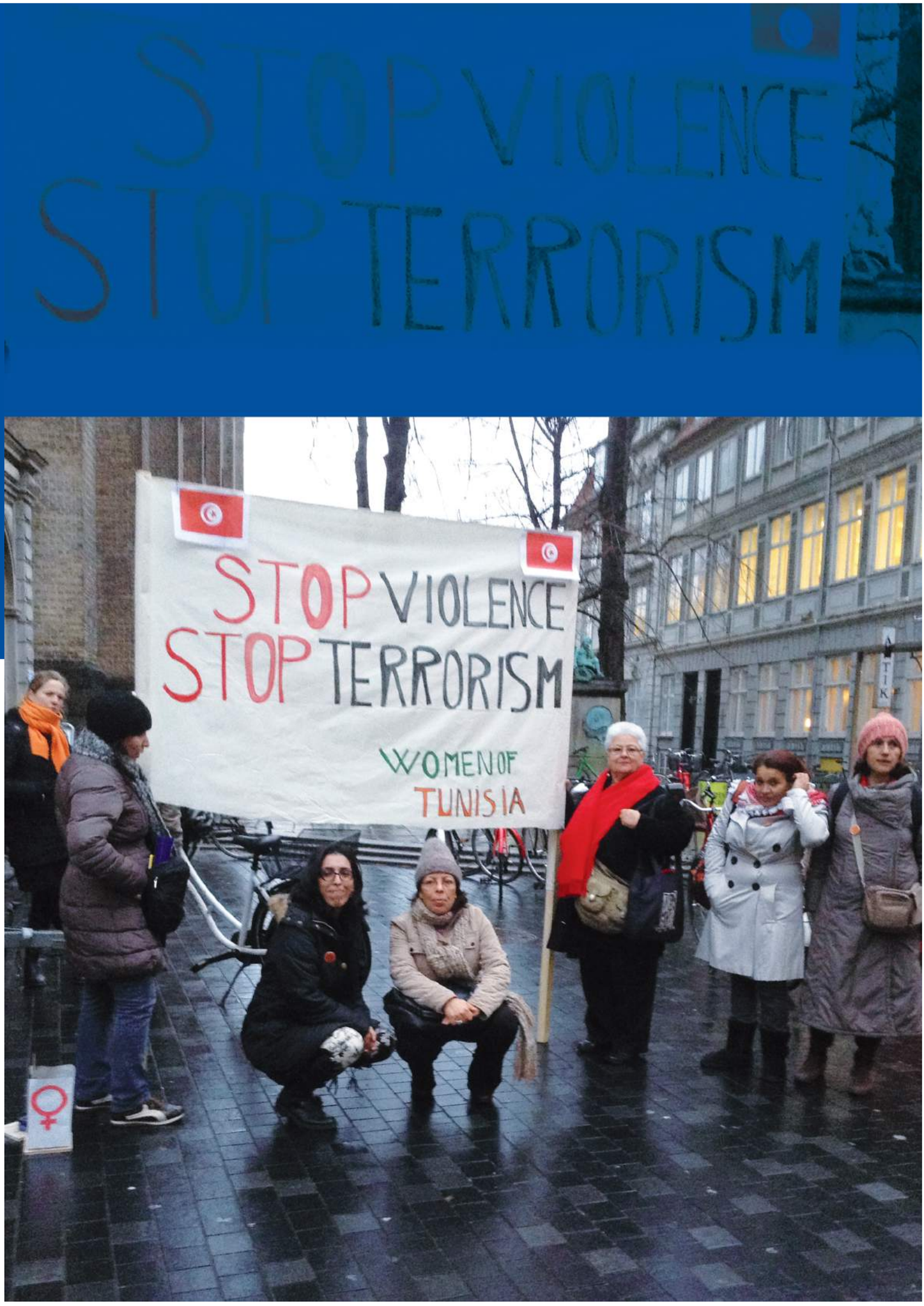
STOP VIOLENCE
STOP TERRORISM
WOMEN OF
TUNISIA

الشأن المحلي) بصدد النشر)

- دعم مادي و علمي ل 12 جمعية جهوية
- تكوين ٠ صحفية و صحفي في محوري النوع الإجتماعي و الشاركة السياسية للنساء

شهادات

حسناء بن سليمان –قاضية– مندوب الدولة بالمحكمة الإدارية

دعيت ذات 6 نوفمبر 2014 من قبل جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية للتدخّل والمشاركة «على درب التناصف من الانتخابات الرئاسية إلى الانتخابات التشريعية» كان ذلك عنوان اللقاء الذي خلته حينها عرضيا ولم أكن أعلم أنه سيوافق مولد تجربة تواصلت منذ ذلك التاريخ.

اجتمعنا بعد ذلك للتفكير حول اللامركزية والانتخابات المحلية. وكم أعجبت حين طرح مشروع السلطة المحلية بمفاهيمه الجديدة المضمنة بالدستور وعدد القوانين التي يستوجبها وما تقتضيه المشاركة الفاعلة فيه من جهد، بما رأيت من عزيمة ومن تحدّ. وأحسست حينها بتسرّب العدوى إليّ: كان التحدّي بالنسبة لي هو تطويع المفاهيم القانونية لطالبات وطالبي استعماله من أجل تغيير الواقع. ولم أتوقع بعد سنوات في أروقة القضاء الإداري أن ألامس النصوص القانونية على ذلك النحو المليء بالحياة وأن أتعلم بتلك الدرجة من السخاء.

تعدّدت اللقاءات وتغيرت الوجوه في بعض الأحيان غير أنّ درجة المثابرة والإيمان بالمساواة كانت واحدة وتجاوزت كل الاختلافات في التكوين، وفي التجربة، وفي الجهات، وفي السنّ...الجميع يتابع، يناقش، يستفسر، يطلب، ينقد، يخطّط، ينفّذ، يشارك، يقيّم...كان كل لقاء فرصة متجدّدة للاستمتاع بجدّية العمل وعمق الترابط. ومثّل كل لقاء مرحلة من مراحل مشروع مشترك للفعل الحقيقي من أجل التنمية العادلة والشاملة ولترك بصمة راسخة في البحث من منظور النوع الاجتماعي.

سرنا معا وكم كنّ صارمات وكم كانوا صارمين في طلب الإلمام بمفاهيم لامستها معهنّ ومعهم وحملنها وحملوها لمتابعة الاستشارة حول مشروع مجلة الجماعات المحلية ولمواكبة النقاش حول تنقيح القانون الانتخابي. وكم سعدنا جميعا بولادة الكتيب حول السلطة المحلية في تلك الظروف من الإنشاء المشترك عبر النقاش والنقد والاقتراح والتجربة سواء في تونس أو في غيرها من جهات الجمهورية التي ما ظلّت تتوسّع وتطلب وتقترب من الجمعية، من النساء، من البحث ومن التنمية. فسافرت صحبتها وبيدي «الكتاب الأزرق» إلى قفصة، إلى بوفيشة، إلى المنستير، وسافر غيري إلى باجة وإلى دوز وإلى صفاقس، وإلى تالة، وإلى القصرين .. وأنتج الشباب مشروعهم والتقوا عبره في تونس وفي مدن أخرى... بلغنا أحد أهدافنا التي رسمناها حين التقينا أولا: أن نخلق حركة من البناء المتواصل والمشترك من أجل مجتمع أفضل تشارك فيه النساء ويشارك فيه الرجال في إطار من العدالة والشمولية. ونتطلّع الآن لأن يتجسّد ذلك المشروع عبر ما أسميناه مجموعة الجذاذات حول السلطة المحلية (classeur) ليتسع لمختلف الأفكار والمتطلبات والتجارب، يجمعها ويربط بينها.

من غير المتاح اختزال ما عشته معكن ومعكم في بعض السطور غير أن أهم ما شدني إليكن وإليكم أشياء ثلاثة:

- وضوح الرؤيا الجماعية وتقاسم منظور النوع الاجتماعي من أجل مجتمع أفضل،
- القدرة المنهجية على وضع الأهداف والتخطيط لها وتقييمها مع اعتماد البحث والتوثيق في أدوات مكتوبة تضمن التواصل
- الانفتاح والعمل التشابكي مع جمعيات تربطها علاقات سابقة حاضرة أو قد تكون مستقبلية معكن ومعكم

فهنيئا لكن ولكم وهنيئا لي بكم ولكم التوفيق والنجاح.

رجاء رحال – ميثاق التنمية و المواطنة، باجة

تجربة ثرية متميزة عشتها مع جمعية النساء التونسيات حول البحث والتنمية حين شاركت هذه الجمعية العريقة والمناضلة اشتغالها على مشروعها «إلى صناديق الاقتراع أيتها المواطنات في جزئه الثاني». شاركتُ في عديد الورشات ضمن فريق عمل متنوع متناغم ضمّ ممثلات مجتمع مدني في عديد الجهات ونخبة من أهل الخبرة في القانون الدستوري.

اعتمدت الورشات تمشيا تشاركيا عبر عن وعي عميق لدى عضوات الجمعية وإيمان بروح الفريق والعمل التشاركي ورأيت المشروع ينمو في سلاسة من ورشة إلى أخرى وتنمو معه معارف المشاركات ومهاراتهن لتصير كل واحدة مدرّبة في جهتها تعمل على تحسيس المواطنات والمواطنين بجدوى الانخراط الإيجابي في العمل البلدي والجماعات المحلية عموما وأهمية مشاركة النساء في تحسين الخدمات وتنمية جهاتهن، وبالتالي تُحوّل الشعار الذي تشترك في رفعه عديد الجمعيات والأحزاب» المشاركة السياسية للنساء» من مجرد شعار إلى فعل ملموس في الواقع، إلى قناعة لدى المواطنات والمواطنين بأن التناصف والديمقراطية المحلية والحوكمة المفتوحة وغيرها من المصطلحات ليست مجرد شعارات بل هي من مكاسب ثورتنا وأن بإمكاننا بل من واجبنا أن نحولها إلى ممارسة حتى نكون شريكات في بناء مجتمع أكثر عدالة وأقل تمييزا. أعترف بأن الجمعية التونسية للنساء حول البحث والتنمية كانت لي مدرسة تعلمت منها وأثرت تجربتي وأضافت إلى ما تعلمته من جمعيتي الأم الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

تحية تقدير إلى الجمعية التونسية للنساء حول البحث والتنمية، أشد على أياديكن وأقول باعتزاز: نساء بلادي نساء ونصف.

ساجعة يعيش صفاقس

تجربتي مع جمعية نساء للبحث حول التنمية تجربة متميزة تطورت بتطور المشاريع التي أنجزناها سوّيا ومن أكثر المشاريع طموحا مشروع إلى صناديق الإقتراع أيتها المواطنات كان يبدو معقّدا وصعب التحقيق لكن وبفضل الدورات التكوينية والملتقيات وتميز فريق الخبراء وتفاعلنا كرئيسات لجمعيات تمثل الجهات تحول الحلم إلى واقع وتمكننا من تقريب المفايم من الجمهور المختار بنجاح حتى أننا إكتشفنا نساءا قائدات تحمسن لفكرة الترشح للإنتخابات البلدية وأقول شكرا لنساء جمعية البحث حول التنمية شكرا أنتن فعلا لاقولا نساء ونصف

إلى صناديق الإقتراع أيتها المواطنات

فريق المشروع:
التنسيق :
منيرة الهمامي و لبنا رمضان
الخبراء :
عفاف المراكشي أستاذة قانون عام بكلية الحقوق بصفاقس
سهير الفراتي أستاذة قانون عام بكلية الحقوق بصفاقس
حسناء بن سليمان مندوب دولة بالمحكمة الإدارية
عصام بن حسن أستاذ قانون عام بكلية الحقوق بصفاقس

الشركاء:
مؤسسة فريدريش إيبرت

إستعدادا لخوض الانتخابات البلدية والجهوية المزمع تنظيمها سنة 2016 و تكريسا لما ورد بالدستور من ضمان الدولة لمبدأ التناصف و تمثيلية النساء في جميع المجالس المنتخبة و احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص و المساواة التامة و الفعلية بين النساء و الرجال، يعتبر القانون الانتخابي المحلي و مجلة الجماعات المحلية أهم أدوات تفعيل هذه المبادئ و ترسيخها ضمن ركائز المسار الديمقراطي التشاركي لبناء الجمهورية الثانية و في هدا إطا جاء مشروع إلى صناديق الإقتراع أيتها المواطنات

تقديم المشروع :

المشاركة السياسية للنساء في تونس

أهداف المشروع

- التعريف بالمفاهيم المتصلة بمشروعي القانون الانتخابي ومجلةالجماعات المحلية
- الحث على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن آليات الحكم المحلي
- فرض مبدأ التناصف العمودي وخاصة الأفقي في القائمات
- المساهمة في تحسيس الرأي العام و المناصرة لحضورالنساء في مراكز اتخاذ القرار
- دعم عمل الجمعيات في الجهات للتعريف بالنصوص القانونية و العمل على حث للنساءللمشاركة في الشأن المحلّي

تاريخ التنفيذ:

2016-2014

التمشي والأنشطة:

- المساهمة في اللقاءات مع نواب الشعب للمناصرة حول التناصف الأفقي
- مواكبة الاستشارة العامة حول مشروعي قانونين متعلقين بمجلة الجماعات المحلية وبالانتخابات المحلية
- ورشات تفكير حول مسألة التناصف داخل الهيئات المنتخبة
- ورشات نقاش لتحديد طرق العمل داخل الجمعيات
- ورشات تكوينية لفائدة النشطاء في الجهات الداخلية حول المفاهيم المتصلة بالحوكمة المحلية و النوع الإجتماعي
- القيام بدورات تدريبية وتحسيسية لفائدة الناشطين في المجتمع المدني والمنتخبين والمترشحين في الجهات

نتائج المشروع

- إنجازو نشر و ثيقة مرجعية: ألسلطة المحلية في ادستور2014
- إنجاز دليل تكويني لفائدة المدربة و المدرب حول النصوص القانونية ومشاركة النساء في

انشطة المشروع:

ورشة تدريب اقليمية لبناء قدرات الشباب- نوفمبر 2013 بمدينة فاس /المغرب:

ورشة تدريب وطنية لبناء قدرات الشباب /مارس 2014 - تونس:

«فرصـــــــة»: الادماج الاجتماعي و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للشباب- تونس و الكاف

- 04 ورشات توعوية حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في مدينة تونس لفائدة 153 شابا (124 اناثا و 27 ذكور)

- المشاركة في المنتدى العالمي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية تحت شعار « الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للشباب من اجل ادماج اجتماعي افضل» و الوصول الى ما يقارب 232 شاب و شابة- 25 مارس 2015

- المشاركة في المظاهرة العالمية ضد الارهاب- 24 مارس 2015 على اثر الاحداث الارهابية التي استهدفت متحف باردو بتونس.

مشاركة

مشاركة: «تعزيز الشبكات الإقليمية للشباب من أجل النهوض بحقوق الإنسان والمشاركة الديموقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» . (نوفمبر 2013 – نوفمبر 2015)

مشروع مشاركة هو مشروع اقليمي يضم 05 دول عربية تونس، مصر، الأردن المغرب و اليمن.

جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية هي الشريك الاقليمي في تونس و المسئول عن تنفيذه في كل من مدينتي تونس و الكاف.

أهداف المشروع :

- تقوية شبكات الشباب من اجل النهوض بحقوق الانسان و المشاركة الديمقراطية للشباب في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
- ادماج الشباب في المشاركة بشكل اكثر فاعلية في مجال النهوض بالديمقراطية و المساواة و الحقوق الاساسية و الحريات في مجتمعاتهم
- المساعدة على فهم و استخدام منهج حقوق الانسان لتعزيز المساواة و التنوع و عدم التمييز و الوصول الى العدالة في اوساط الشباب.

منهجية العمل :

نعتمد في مشروع مشاركة المنهج التشاركي المبني على احترام حقوق الانسان.القائم على وضع مبادئ توجيهية أساسية للشباب الناشط في مشاركة لإدماج مبادئ حقوق الانسان في انشطة المشروع وهي عملية قوامها زيادة قدراتهم على القيام باختيارات وعلى

إلى كيفية التواصل و التفاعل مع صناع القرار .
و قد ضمت الورشة شابات و شباب يعانون من إعاقات مختلفة (إعاقة عضوية و أصم).

أما النشاط الثاني فهو يتمثل في لقاء يجمع بين صناع القرار و ممثلين من المجتمع المدني مع أشخاص في حالة إعاقة و ذلك للتحاور و التفاعل حول إيجاد آلية لاحترام نسبة 2% من تشغيل الأشخاص المعوقين.
كما قام فريق جسور تونس بإعداد فيديو قصير وهو عبارة عن ومضة اشهارية توعوية حول حقوق الأشخاص في حالة إعاقة .
(النشاط الثاني و الفيديو بصدد العمل فيه).

مشروع جسور

فريق العمل:

نورس الشريطي: منسقة المشروع

نزار خليف : من القادة الشباب

مهدي الورغي : من القادة الشباب

منال عبد الواحد : من القادة الشباب

ريم : من القادة الشباب

مقدمة:

مشروع جسور هو مشروع إقليمي يبني على التجربة الناجحة لمشروع مشاركة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الذي ركز على تجهيز منظمات المجتمع المدني و الشباب في البلدان المستهدفة للمشاركة بفعالية اكبر في تقدم الديمقراطية , المساواة و الحقوق الأساسية و الحريات .

الغاية من مشروع جسور هي تعزيز قدرات الشباب في كل من تونس،المغرب،مصر،الأردن و اليمن للعمل على على تعزيز الإدماج الاقتصادي و لاجتماعي للشباب في مختلف البلدان و خاصة الشابات و الشباب من الفئات المهمشة .

أهداف المشروع :

استخدام التكنولوجيا الحديثة لإشراك و التواصل مع الأشخاص المعنيين عن صناعة القرار و الشباب.
الانخراط في التشبيك مع شباب آخرين باستخدام منصة موقع مشاركة.
بناء القاعدة المعرفية لشباب آخرين لدعم و تعزيز مشاركتهم في مجتمعاتهم.
تنفيذ مبادرات مجتمعية مرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل و التعاون مع الأشخاص المؤولين عن صناعة القرار.

مبادرة شباب تونس:

الأنشطة :

اختار شباب جسور تونس ان يشتغل على الإدماج الاقتصادي للأشخاص في حالة إعاقة و ذلك عن طريق نشاطين مختلفين .
تمثل النشاط الأول في ورشة تدريبية لمدة يومين حول مختلف القوانين و المعاهدات الدولية التي تنص على تشغيل الأشخاص في حالة إعاقة إضافة

• كتابة و انجاز المشاريع
• توفير تدريبات لفائدة 04 جمعيات حديثة التأسيس في الكاف و القصرين :
• كتابة ، انجاز ، إدارة و متابعة المشاريع
• تقييم المشاريع
• توزيع 04 منح على مشاريع مبتكرة من قبل جمعيات جديدة او بشراكة مبادرات ابتكارية وصلت الى مجموعات مهمشة مثل منطقة عبيدة و عبابسية بالكاف و منطقة بلعابة و حي الزهور بالقصرين

الجمعيات :
• جمعية الطفل و التواصل بالكاف
• جمعية أصدقاء الجميع بالشراكة مع جمعية بلادنا الكل و جمعية سراورتان بالكاف
• جمعية تيقار مواطنة متناصفة القصرين
• جمعية الدفاع عن طالبي الشغل القصرين

النتيجة الثالثة: تغييرالسياسات والمواقف
• وضع استراتيجيات مناصرة وطنية واقليمية وتنفيذها من خلال حملات اعلامية واجتماعات ضغط حول : حق النساء المهمشات في الصحة
• رصدت نجاحات في مواقف والتزامات ووزراء/وزيرات، مديرين عامين، مديرين الجهويين، قيادات من المجتمع المدني ونقابات واعلاميين/ات تجاه قضية المناصرة التي عمل عليها

النتيجة الرابعة: التعلم والتشبيك
• لقاءات تبادل التجارب حول مقاربات دعم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة: ملتقى المنتدى الاجتماعي العالمي 2015

أبرز الانجازات
• تأسيس تمثيلية لجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية في الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بجهة الكاف و القصرين
• انشاء موارد رزق عبر مشاريع صغرى تديرها مجموعة من النساء المهمشات
• انشاء نوادي قيادة تغييرية في العديد من المعاهد و المؤسسات الجامعية في الكاف و القصرين لتمتد الى تونس (المعهد لثانوي بالحرارية و معهد المنزه التاسع)
• العمل مع الشباب والشابات ومع اليافعين والبافعات في القصرين و الكاف و تونس للتعبير والمناصرة عن طريق المسرح التفاعلي
• مبادرات ابتكارية وصلت الى مجموعات مهمشة مثل عبيدة في الكاف و بولعابة في القصرين
• توثيق قصص لنساء و شابات قياديات من الكاف و القصرين
• المشاركة في حملة مناصرة إقليمية : في يدها التغيير
• تسليط الضوء من قبل الاعلام المحلي و الوطني على أنشطة البرنامج
• توثيق قصص النساء من المستفيدات و اختيارهم لإنتاج وثائقي (ايمان و عتيقة)
• اهتمام و متابعة اكثر على
• المشاركة في مؤتمرات ومنتديات عالمية

أبرز التحديات
• انعدام الاستقرار السياسي التقلبات والسياسية
• التحديات الأمنية
• الخطاب المعادي المحافظ والمتشدد والعنف ضد المرأة
• فقدان الأهالي الثقة في المجتمع المدني و الأحزاب
• صعوبة الوصول إلى معلومات علمية و إحصائيات دقيقة

برنـــامج امـــل
2016-2013

لمحة عامة

برنامج أمل برنامج إقليمي لدعم المشاركة الفعالة و القيادة النسائية في بلاد الشرق الأوسط و شمال افريقيا بما في ذلك النساء الأشد فقرا و الأكثر تهميشا.

فريق العمل:

السعيدي كريمة : ممثلة عن الهيئة المديرة مكلفة بمتابعة المشروع
لبنى رمضان : منسقة مركزية للمشروع
الهام كعواش: منسقة مالية للمشروع
رفقة عيساوي : منسقة جهوية للمشروع بالكاف
نجاح جباري : منسقة جهوية للمشروع بالقصرين

الهدف العام

النساء و الفتيات في تونس بما فيهن النساء الفقيرات و المهمشات، هن أكثر استعدادا للمشاركة و ممارسة دور قيادي على جميع مستويات أخذ القرار و للتحكم بحياتهن و ضمان احتياجاتهن و حقوقهن العملية هي من أوليات أنظمة الحكم القائمة.

أهم الانجازات

شملت النشاطات نحو 2000 ألف شخص 70% منهم نساء و 30 % رجال ينتمون الى مناطق مهمشة من القصرين و الكاف

النتيجة الأولى : الحقوق والقيادة

- الوصول إلى النساء الحضريات والريفيات المهمشات وازدياد الثقة بالنفس والوعي
- مجموعات من الشباب والشابات تقود التوعية والتدريب والمدافعة عن حقوق المرأة
- مشاركة فعلية للنساء و الشابات و الشبان و تولي القيادة في التعبئة و الحشد

النتيجة الثانية : بناء القدرات والعمل المشترك

- توفير تدريبات على عدة مواضيع: والإدارة عن بعد، والإدارة المالية
- بناء قدرات الشابات و الشبان على عدة مواضيع :
- حقوق الانسان و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية
- اليات التواصل
- المسرح التفاعلي

Avec l'AFTURD et d'autres partenaires, on s'est lancé dans un projet de trois ans, nommé AMAL, qui visait à promouvoir le leadership transformateur des femmes en Tunisie. Les trois années de collaboration étroite avec AFTURD ont sans doute des plus enrichissantes de ma vie professionnelle mais aussi humaine. Dans un contexte radicalement changeant, j'ai pu suivre de très près, la grandissante volonté à s'adapter à un paysage politique et féministe nouveau. Un engagement inaliénable à saisir chaque opportunité pour faire avancer les droits des femmes, toutes les femmes en tenant à son militantisme, en donnant plus de place aux jeunes, en s'implantant de plus en plus dans les régions et en travaillant avec les autres tout en ne s'épargnant pas l'auto-critique honnête et constructive. Et pour m'avoir associée ainsi qu'Oxfam à cette transition, je vous dis Merci ! Bon vent à l'AFTURD et longue vie aux féminismes en Tunisie !

NESSRYNE JELALIA | Regional Gender Justice Coordinator - OXFAM

2. القيام بدورات تدريبية وتحسيسية لفائدة الناشطين في المجتمع المدني والمنتخبين والمترشحين القادمين في المجالات التالية:

- القرار 1325 لمجلس الأمن
- المشاركة السياسية للنساء
- مشروع قانون محاربة الارهاب
- الحوكمة المحلية

نتائج المشروع:

- تم القيام بثلاث ورشات تحسيسية:
  - مارس 2015 ورشة تكوينية لفائدة النشطاء في الجهات الداخلية حول المرأة والحوكمة المحلية قصد تنظيم ورشات مماثلة في كل من جندوبة والكاف والقصرين وباجة وتونس الكبرى

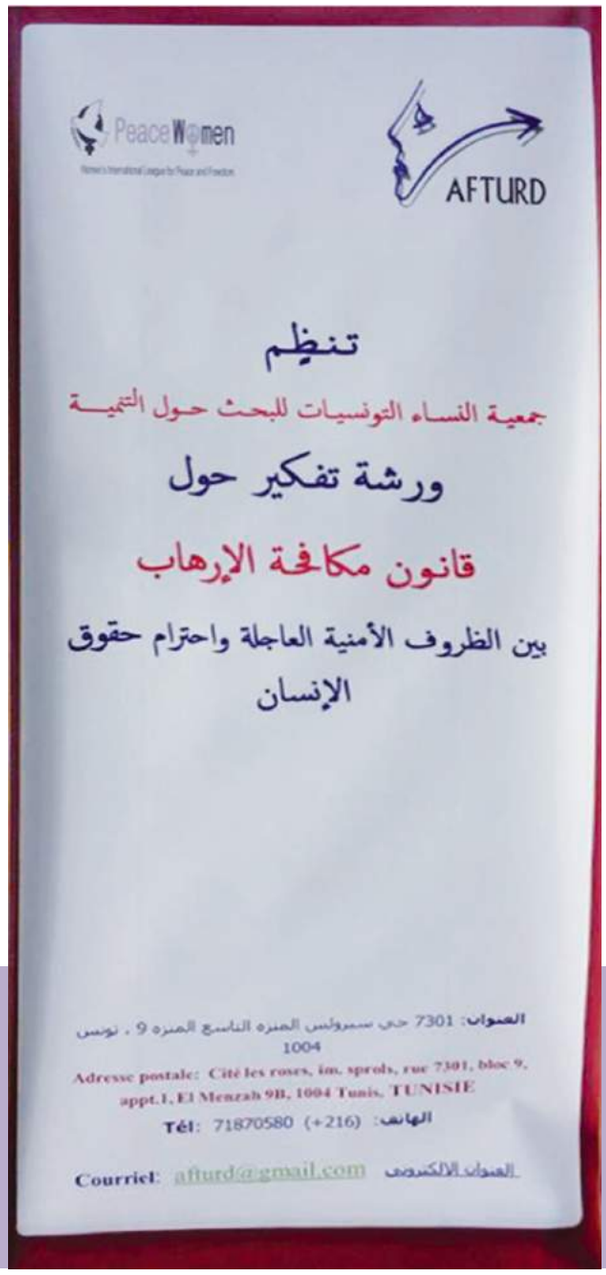

• أفريل 2015: تنظيم ورشة نقاش حول موضوع «قانون مقاومة الارهاب بين المتطلّبات الأمنية واحترام حقوق الانسان» وذلك بحضور برلمانيين وقضاة وخبراء في الأمن وممثلين عن المجتمع المدني.

• نوفمبر 2015: ورشة نقاش حول مسألة التناصف داخل الهيئات المنتخبة وتقديم نتائج الدراسة التي قامت بها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

• اعداد ونشر الدراسة تحت عنوان «المشاركة السياسية للنساء في تونس: الرؤى والعراقيل» وقد تم نشرها في جزئين باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

المشاركة السياسية للنساء في تونس والتعريف باعلان 1325 لمجلس الأمن

فريق المشروع:
راضية بلحاج زكري،
خديجة بن حسين،
فتحية السعيدي،
جنان الامام
وعائشة قلوّز

الشركاء:
الرابطة الدولية للسلم والحرية WILPF
الرابطة الدولية للنساء من أجل السلم

تاريخ التنفيذ:
2015-2014

الأهداف:
- التعريف بأهم المكاسب القانونية والاجتماعية التي تحصلت عليها النساء في مجال المشاركة السياسية واتخاذ القرار والتعرض كذلك للنواقص والعراقيل المؤسساتية والسياسية والثقافية التي تحول دون التمتع الكامل بتلك المكاسب
- تحفيز وتعزيز سياسات دمج المرأة في الساحة السياسية
- العمل على تطوير الرأي العام المناصر لحضور المرأة في مراكز اتخاذ القرار وحث منظمات المجتمع المدني على المطالبة باحترام حقوق وحريات المواطنين والمواطنات

التمشي والأنشطة:
تتمثل مكونات المشروع في ما يلي:

ا. القيام بدراسة حول:
- الوضع الحالي للمشاركة السياسية للنساء في تونس
- العراقيل التي تعترض المشاركة السياسية للمرأة
- الفاعلون السياسيون العاملون في مجال دعم وصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار والأنشطة التحسيسية التي يقومون بها بالاضافة إلى الاستراتيجيات والآليات المعتمدة في هذه الأنشطة خلال الثلاث سنوات المنقضية
- وقد تمخّضت عن هذه الدراسة مجموعة من التوصيات تخص الجوانب التشريعية وكيفية تطويرها كما تطرّقت إلى سُبل التصدي للإختراقات الانتخابية والعنف المسلّط على النساء خلال الفترات الانتخابية وتفاديها في الانتخابات البلدية والجهوية ا لمقبلة
- كما سمحت هذه الدراسة بتحديد طرق العمل داخل الجمعيات قصد الإرتقاء بالمشاركة السياسية للمرأة وتحفيزها للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار

لنشر النص والحجج المرافقة له

- **المحور الرابع:** دورات تحسيس وإرشاد في الجهات بهدف اعطاء بعد وطني لعملنا

نتائج هذا العمل

- اعداد دليل ونشره على نطاق واسع
- تسعة جهات معنية بهذا العمل عبر شركائنا من منظمات المجتمع المدني المحلية هي: تونس، جندوبة، الكاف، القصرين، قفصة، سيدي بوزيد، شباب فضاء سواء، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، جمعية ابصار.
- مشاركة نشيطة في العمل بين الجمعيات بهدف رفع التحفظات.

تم تنظيم عدة ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة ممثلات و ممثلين من المجتمع المدني بقفصة ونساء وشابات دوز بولاية قبلي خلال الثلاث سنوات 2016/2014 حول اتفاقية **«سيداو»**, السلطة المحلية و تعزيز تمثيلية المرأة و الشابات في المجالس المحلية والنوع الاجتماعي لأداء أفضل للعمل الجمعياتي مما ساهم في تقوية قدرات المجتمع المدني بولاية قفصة ودوز

منانة الزيتوني
جمعية التنمية بقفصة

من أجل مساواة دون تحفظ السيداو

فريق المشروع:

منيرة همامي
هالة بن يحمد
سلوى كنو
اسمهان بن طالب
آمال قرامي
منية العابد

منذ سنوات عديدة وباعتبارها من المكونين لمجموعة 95، ساهمت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية بطريقة فاعلة في الحملة الداعية إلى رفع التحفظات التي قامت بها تونس وبقية البلدان المغاربية ضد اتفاقية السيداو («مساواة دون تحفظات»).
وحديثا انخرطت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية في العمل البين-جمعياتي إلى جانب الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، مساواة/تناصف، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، شبكة دستورنا، ... من أجل فضح مناورات بعض الأحزاب المتطرفة ومحاولاتهم التراجع عن رفع التحفظات التي تم الاعلان عنها مسبقا زمن حكومة الباجي قايد السبسي في 24 أكتوبر 2011. مثّل هذا العمل فرصة لدعوة حكومة المهدي جمعة لرفع التحفظات وإيداعها لدى الأمم المتحدة، وهو ما وقع بالفعل. ولتعزيز أنشطتها ومساهماتها رأت الجمعية أن هناك حاجة ملحة إلى الذهاب أكثر في المناصرة من خلال التكوين والتحسيس فيما يتعلق باتفاقية السيداو.

مدة التنفيذ

2014/2013

الأهداف

التعريف بالاتفاقية

- فضح مناورات بعض الأحزاب السياسية المتطرفة (التي قامت بحملة تشهير وبمحاولات للتراجع عن رفع التحفظات التي وقع الاعلان عنها مسبقا زمن حكومة الباجي قايد السبسي في 2011...)
- تعزيز أنشطة المناصرة التي يقوم بها المجتمع المدني
- الضغط على حكومة المهدي جمعة لرفع التحفظات وإيداعها لدى الأمم المتحدة

التمشي والأنشطة

يتمحور البرنامج حول 4 مجالات رئيسية:

- **المحور الأول:** إعداد دليل يسلط الضوء على الترابط الجلي القائم بين مجموعة من الفصول الواردة في اتفاقية السيداو وبين النصوص التشريعية التونسية، بهدف دحض الحجج الناقدة للإتفاقية.
- **المحور الثاني:** تنظيم حصة للتحسيس ولتقديم الدليل، لفائدة عضوات الجمعية وشركائها
- **المحور الثالث:** دورة تكوينية للأقران في الجهات بهدف تمكينهم من وسائل

المحور الأول
المشاركة السياسية للنساء
و الشباب

AFTURD

جمعية النساء التونسيات
للبحث حول التنمية

المرأة والسياسة في تونس:
المكاسب والمعوقات

المشاركة السياسية للنساء في تونس

2014

PeaceWomen
Women's International League for Peace and Freedom

المحتوى

المحور الأول المشاركة السياسية للنساء و الشباب
من أجل مساواة دون تحفظ السيداو
المشاركة السياسية للنساء في تونس والتعريف باعلان 1325 لمجلس الأمن
برنامج امل 2013-2016
مشروع جسور
مشاركة
إلى صناديق الإقتراع أيتها المواطنات

المحور الثاني مناهظة العنف ضد النساء
فضاء «تمكين» لإيواء وتمكين النساء ضحايا العنف
جمع البيانات حول العنف المسلط على النساء والفتيات

المحور الثالث النساء و التمكين الاقتصادي
مركز تضامن المرأة : دعم الاقتصاد الاجتماعي النسائي بولاية جندوبة
نساء الفايجا جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

المحور الرابع النساء و العدالة الحالة الراهنة للوضعية القانونية لملفات عائلات شهداء وجرحى (ات) الثورة في ولاية القصرين
العدالة التحويلية / التغييرية في مصر وتونس

المحور الخامس البحث و التكوين
البحوث
مشروع مشترك بين: جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية – مركز البحوث حول النوع الاجتماعي في جامعة لوزان (**CEG/UNIL**)
وثائق والأعمال المطبوعة

المحور السادس الشبكات و الشركاء
الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات
انخراط الجمعية في شبكة جديدة
«المنصة الإقليمية من أجل النوع الاجتماعي»

أعضاء مكتب الجمعية

سلوى كنو
رئيسة

خديجة بن حسين
كاتبة عامة

سامية بوسلامة
أمينة مال

كريمة السعيدي
مكلفة بالتكوين

منيرة الهمامي
مكلفة بالتنشيط

زهرة بوقرة
مكلفة بالإتصال

إسمهان بن طالب
مكلفة بالبحث

فريق التسيير :

عائشة فطحالاه
مديرة فضاء تمكين

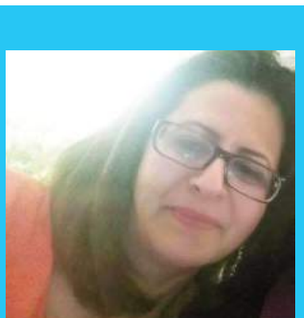

لبنى رمضا ن

هالة بن يحمد

إلهام كواش

I – تقديم جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية نضالات وتدخل في الجهات بعد الثورة

النشئة: 13 جانفي 1989
المهمة:
تعزيز ثقافة المساواة والمواطنة الفعّالة للنساء
بالأساس عبر:

- الدراسات والبحوث
- المناصرة
- التكوين والتحسيس

بعد 14 جانفي 2011:
رهانات جدية، تحديات جديدة:

- ملائمة وتكييف تدخلاتنا حتى تستجيب للإحتياجات المستعجلة للبلاد: الأمية القانونية للنساء/ اقتصاد وتشغيل، حضور في الجهات والمناطق المحرومة ...
- المشاركة في التعبئة لصالح حقوق الإنسان وحقوق النساء
- إعادة التفكير في التنمية مع النساء ولأجل النساء
- تشجيع مشاركة النساء في تصور وتنفيذ المشاريع التنموية
-

II– التواجد والتدخل في الجهات

III – مجالات التدخل

- مركز إنصات وتوجيه ومرافقة للعائلات التي تعرضت لخسائر مادية وعنف نفسي ومعنوي
- تبادل وتكوين:
  - تشبيك مع منظمات المجتمع المدني المحلية
  - وضع فضاء على ذمة الجمعيات المحلية الجديدة
  - تكوين/ جمعية النساء الافريقيات للبحث والتنمية AFARD (المشاركة السياسية...)
  - القيام بعمل تضامني مع نساء القصرين
- العدالة الانتقالية:
  - الحالة الراهنة للوضعية القانونية لملفات عائلات شهداء وجرحى(ات) الثورة في ولاية القصرين
  - خدمة المساعدة القانونية/ منظمة «محامون بلا حدود» ASF
  - من أجل عدالة انتقالية ترتكز على الضحايا/ اعلام وتوجيه فاعلين للضحايا
  - تعزيز القيادة التغييرية للنساء في تونس
  - التحسيس بالحقوق السوسيو–اقتصادية،الثقافية والسياسية للنساء– الشباب– مقاربات جديدة ...
  - «فضاء تمكين» لإيواء وتمكين النساء ضحايا العنف.

سلوى كنو السبعي
رئيسة جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

نضالاتنا : نحو آفاق جديدة

إنّ نظرة إلى الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و 2016، تظهر أن «جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية» والتي مرّ على وجودها أكثر من ربع قرن، قد دعّمت مكانتها كفاعل مهم في المجتمع المدني وفي ميدان البحث والفعل النسوي.
تمتعت تونس بدستور جديد، مثّل، بفضل نضالات النساء والديمقراطيين، سابقة في حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين. من جهتها، ساهمت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، في الحراك الذي دفع نحو ولادة هذا الدستور، وذلك من خلال التعبئة التي شملت جملة من المستويات تمثلت في: العمل التحسيسي، التربية والتعليم، المناصرة، انتاج الآليات (دراسات، دليل، مطويات، ومضات...) وذلك بهدف خلق نقاش والتعريف بحقوقنا والدفاع عنها، واحباط الخصوم.
كما قامت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية بتطوير وتنمية «يقضة مُوَاطنية» أثناء كتابة الدستور، وذلك من خلال تنظيم حلقات حوار أو النزول إلى الشارع للمشاركة في المظاهرات التي تهدف إلى الدفاع عن «المشروع الديمقراطي» القائم على المبادئ الكونية لحقوق الانسان وحقوق النساء.
لقد مثّلت كل من الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية فرصة لجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، لتشجيع النساء على المشاركة في المسار الانتخابي وعلى مراقبة الانتخابات في جهات مختلفة من البلاد التونسية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، كما عكفت على دراسة العراقيل والفرص المتاحة أمام المترشحات خلال هذا المسار وتوثيقه.
أما فيما يتعلق بالإنتخابات البلدية المزمع القيام بها، فقد التزمت جمعيتنا بنشر وتعميم ما جاء به الدستور فيما يتصل بـ»السلطة المحلية» بهدف تشجيع وتنمية مشاركة النساء في هياكل الحكم المحلي، ومن أجل ذلك قامت الجمعية باصدار دليل حول «السلطة المحلية في دستور 2014» تم وضعه على ذمة المناضلات والمناضلين في مجال حقوق المواطنين/ات.
إن جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية وهي التي التزمت منذ عشر سنوات بالكفاح ضد العنف المسلط على النساء، قد واصلت العمل على هذا الدرب عبر تنمية استراتيجية متعددة المشارب، من خلال: دعم مشروع القانون الشامل لمناهضة العنف المسلط على النساء والفتيات، تعزيز عمل شبابيك الانصات والتوجيه الخاصة بالنساء ضحايا العنف، تنمية محور جديد يتعلق بالبحث وجمع المعطيات ذات الصلة بالعنف المسلط على النساء وذلك في إطار التشبيك، تطوير آليات جديدة للتحسيس ونشرها في الجهات. لقد مكنت هذه التجربة الثرية والمتنوعة جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية من أن تكون مناسبة تماما لتحمّل مسؤولية إدارة أول مركز وطني لإيواء النساء ضحايا العنف، والتابع لوزارة المرأة والأسرة والطفولة.
ولأنها وفيّة لأخلاقياتها المتمثلة في تقليص اللامساواة بين النساء، ورغم محدودية إمكانياتها، فقد دعّمت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية عملها في الجهات، عبر تكوين الفاعلين المحليين في الميدان السوسيو-سياسي.
أما فيما يتعلق بالميدان السوسيو-اقتصادي فقد ساهمت الجمعية في دعم تمكين النساء على المستويين الفردي والجماعي من خلال مرافقة النساء الريفيات خاصة عند تكوين الجمعيات أو بعث المشاريع الاقتصادية. كما قامت بالتوازي مع ذلك بوضع خبرتها في خدمة الجمعيات، سيما من أجل تنظيم النساء المزارعات في «مجامع تنمية فلاحية».

أخذا بعين الاعتبار للتنوع الحاصل في البلاد، وسعيا منها لترسيخ تدخلها في الواقع التونسي، فقد ارتأت «جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية» ضرورة التفكير في مقاربات ومصطلحات فرضت علينا، ودفعتنا نحو التفكير والبحث في التالي: ما هو البحث الاجرائي النسوي؟ ما المقصود بالبحث وجمع المعطيات حول «النساء ضحايا العنف»؟ ما هي العدالة التغييرية؟ ما المقصود بالقيادة التغييرية؟ ثم ما هي الأشكال الجديدة للنضال في ظل السياق الجديد للبلاد؟
هذا التأمل والتفكير مكّننا في الواقع، من الربط بين مشروعنا العلمي، معارفنا، التراكم المعرفي، ومشروعنا السياسي لتغيير علاقات الهيمنة الذكورية وتأسيس ثقافة المساواة.
في هذا المسار، مثّل، العمل في شكل شبكات، من ناحية أولى، مصدر مهم للتبادل ولمشاركة التجارب ولتوحيد الجهود ولبناء مشاريع مشتركة. أما من ناحية أخرى، فقد مكّن السياق العام «جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية» من بناء علاقات جديدة مع مؤسسات الدولة (خاصة «وزارة المرأة والأسرة والطفولة» و»الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري») على أساس أكثر وضوح وتقسيم للمهام يحترم ويضمن استقلاليتنا.
لقد حاولنا في كل مشروع من مشاريعنا توثيق المقاربة والمسار وإصدار منشورات وآليات، وذلك بهدف: ضمان وضوح عمل «جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية»، واستمرارية التجارب والتبادل والنشر.
إن المشاريع المنجزة أو التي قاربت على الانتهاء، خلال هذه الفترة (2013-2016)، قد انتفعت بدعم المنظمات الصديقة التي تؤمن بقضايا النساء وبالتزاماتنا والتي وضعت على ذمتنا موارد ساهمت في دعم عملنا.